

السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم تقرير الحوكمة لعام 2019 وتقرير مراقب الحسابات عليه .

رجاء التفضل بالإستلام ...

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير ،،،


إدارة علاقات المستثمرين



مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر

التقرير السنوي لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة

تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة

لعام ٢٠١٩

تقرير تأكد مستقل

عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مصرف أبوظبي الاسلامي – مصر "شركة مساهمة مصرية "

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة مصرف أبوظبي الاسلامي – مصر "شركة مساهمة مصرية " عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسئولية الإدارة

إدارة المصرف هي المسؤولة عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة كما هو موضح في الفقرة الاولى من تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتحصر مسؤوليتنا في اختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وإبداء استنتاج في ضوء الاختبارات التي تم أداءها وقد قمنا باختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وأداء عملية التأكد للحصول على تأكيد بأن تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

ويشمل اختبار تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسباً.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة المصرف، وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

إن تقرير مدي الالتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبه الهامة عن مدي التزام المصرف بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ استناداً إلي للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري والقوانين والقرارات ذات العلاقة.

القاهرة في : ١٦ فبراير ٢٠١٩

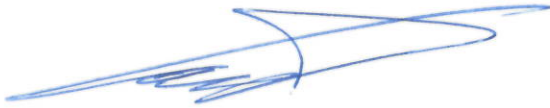
مراقب الحسابات

 محمد المعتز محمود

سجل المحاسبين والمراجعين رقم (٥٧٣٠)
 سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٩٣)
 سجل البنك المركزي رقم (١٥١)
 MAZARS مصطفى شوقي

مقدمة

وفقا لمتطلبات هيئة الرقابة المالية بشأن مدى تطبيق قواعد الحوكمة للشركات المقيدة بالبورصة ، والمادة رقم (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة، وكذلك تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس ٢٠١١، وأيضا مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، والنظام الأساسي للبنك ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فقد تم اعداد هذا التقرير لتوضيح الممارسات الفعلية والخاصة بتطبيقات الحوكمة "بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر" لكونه أحد الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وملتزم بتطبيق ما يصدر عن الهيئة العامة للرقابة المالية.



محمد علي

الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

أولاً: بيانات عن البنك

مصرف أبو ظبي الاسلامي مصري اهمية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة، وما يترتب على ذلك من إتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، والإفصاح والشفافية عن المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، ويلتزم البنك بتقديم معلومات دقيقة ومحدثة إلى المساهمين؛ بما يتفق مع مبادئ الحوكمة والمتطلبات التشريعية والرقابية، وبما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل البنك، وهو ما يعزز ثقة المساهمين وكافة الأطراف الأخرى بأداء البنك من جهة وبالقطاع المصرفي من جهة أخرى.

مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر			اسم الشركة
مباشرة كافة الأنشطة المتفقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والأنشطة المصرح بها للبنوك			غرض الشركة
١٩٩٦/٦/١٩	تاريخ القيد بالبورصة	٢٥ سنة	المدة المحددة للشركة
١٠ جم	القيمة الاسمية للسهم	قانون الإستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ولائحته التنفيذية وتعديلاته قانون البنك المركزي المصري رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية	القانون الخاضع له الشركة
اثنان مليار جنيه مصري	أخر رأس مال مصدر	أربعة مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
٢٠٥٣٦٤ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٤	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	اثنان مليار جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع
محاسن محمد عبد الحميد عثمان			اسم مسئول الاتصال
٩ شارع رستم - جاردن سيتي			عنوان المركز الرئيسي
٢٧٩٨٣٤٩٩	أرقام الفاكس	٢٧٩٨٣٨٤٥	أرقام التليفونات
www.adib.eg			الموقع الالكتروني
Mahassen.M.Osman@ adib.eg			البريد الالكتروني

ثانياً: الجمعية العامة للمساهمين

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة للبنك، حيث تشمل جميع المساهمين، كلٍ منهم بحسب نسبة مساهمته. وتدار الجمعية العمومية بالأسلوب الذي يُمكن جميع المساهمين من التعبير عن آرائهم. وتفصح إدارة البنك عن موضوعات النقاش في أجندة الاجتماع بشفافية مطلقة وتشجع المساهمين على حضور اجتماع الجمعية العمومية.

تم دعوة المساهمين خلال عام ٢٠١٩ لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في ٢٠ مارس ٢٠١٩ وقد تم اتباع المتطلبات القانونية والتعليمات الرقابية، وتم الإخطار عن الاجتماع قبل موعده وأخطره المساهمين وهيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية من خلال الدعوات المرسله بالبريد، كما تم نشر الخبر على شاشات التداول بالبورصة المصرية. وتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

- نشر الإخطار الأول والثاني بدعوة المساهمين بجريديتين رسميتين واسعتي الانتشار.
- تسليم جدول الأعمال والمذكرات المرتبطة بجدول الأعمال إلى المساهمين.
- تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها إلى كل من الهيئة العامة للرقابة المالية، البورصة المصرية، شركة مصر للمقاصة للتسوية والحفظ المركزي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، البنك المركزي المصري، مراقبي حسابات البنك، وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة ٤٤ من النظام الأساسي لمصرفنا.

كما تم انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩ للموافقة على تعديل المواد: (١٨ و ٢٥ و ٢٩ و ٤٢ و ٤٥) من النظام الأساسي للتوافق مع تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية وتعديلات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

هيكل الملكية

المساهمين (المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر): -

عدد الاسهم		الاسم
النسبة	العدد	
٤٩,٦١٦٧٢%	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	١- مصرف أبو ظبي الاسلامي شركه مساهمه عامه
١٠,٠٠٠%	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢- بنك الإستثمار القومي
٩,٥١٢٤٥%	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٣ - شركة الإمارات الدوليہ للاستثمار (ذ.م.م)
٦٩,١٢٩١٧%	١٣٨,٢٥٨,٣٣٦	الإجمالي

ثالثاً: مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مفوض من قبل الجمعية العامة لوضع الأهداف الاستراتيجية للبنك، ومتابعة نشاطاته، والإشراف على الإدارة التنفيذية لضمان دقة التنفيذ، ويعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار داخل البنك، حيث يعنى بمسئولية القيادة والإشراف على البنك مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تقديم عائدات ثابتة ومستمرة لمساهميته، وموظفيه مع عدم اغفال مساهمته الاجتماعية.

تشكيل مجلس الإدارة

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	عدد الأسهم المملوكة	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	الأستاذ/ خليفة المهيري	غير تنفيذي	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	٢٠١٨/٣/٢٠	مصرف أبوظبي الإسلامي
٢	الأستاذ/ محمد محمود محمد علي	تنفيذي	٩٩,٢٣٣,٤٤٦	٢٠١٨/٣/٢٠	مصرف أبوظبي الإسلامي
٣	الأستاذ/ فريد فاروق عبد الكريم البلبيسي	غير تنفيذي	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٢٠١٦/٥/٤	شركة الإمارات الدولية للإستثمار
٤	الأستاذ/ محمد شوكي	غير تنفيذي	١٩,٠٢٤,٨٩٠	٢٠١٤/٤/١٧	شركة الإمارات الدولية للإستثمار
٥	الأستاذ/ محمد حسن يوسف يوسف	غير تنفيذي	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٥/١٠/١٨	بنك الإستثمار القومي
٦	الأستاذة/ هيدى احمد كمال	تنفيذي	١٠	٢٠١٧/٣/٢٢	المساهمين الأفراد
٧	الأستاذ/ محمد إسماعيل عبدالغنى الدهان	مستقل	---	٢٠١٧/٣/٢٢	مستقل

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي مسئول بصفه رئيسية عن حسن اداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية ارشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعليه ادائه، ومن مسئولياته ما يلي:-

- التأكد من ان اتخاذ القرارات يتم على اساس سليم وبناءً على درايه شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود آليه مناسبة لضمان فاعليه تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب وكذا اسلوب متابعتها.
- التأكد من التزام المجلس بانجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
- الحفاظ على روابط الثقه بين كافة اعضاء المجلس وخاصة بين الاعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالادارة العليا بالبنك.
- التأكد من اتاحة المعلومات الكافيه والدقيقه في الوقت المناسب لاعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من فاعليه نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعليه اداء لجان المجلس.
- التأكد من قيام كل اعضاء المجلس باجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمه لرفع كفاءته.
- دعوة مجلس الادارة للانعقاد.

العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي

- قام مجلس الإدارة باختيار الأستاذ/ محمد علي العضو المنتدب والرئيس التنفيذي وهو من القيادات المصرفية ولديه خبرات دولية واسعة تتجاوز ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث كان يشغل مناصب قيادية عليا في العديد من المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تم تفويضه للقيام بالمسئوليات والإختصاصات التالية:
- تنفيذ الاستراتيجية وخطة البنك السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
 - رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وتصريف أمورها اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام البنك ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف.
 - العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.
 - اقتراح الموضوعات التي تطرح في الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالتشاور مع رئيس المجلس.
 - الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم أدائه، وكذلك تقرير حوكمة الشركات، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
 - المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
 - تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً للوائح العمل المعمول بها وقرارات مجلس الإدارة.

أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس إدارة البنك بتعيين أمين سر للمجلس – من ذوي الكفاءة وعلى دراية وفهم كافٍ بالأعمال المصرفية ووكيل إليه بمسئولية أمانة سر المجلس، ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بكافة أعمال إدارة سجلات ومحاضر ودفاتر المجلس، وحضور اجتماعات المجلس، وللأعضاء الاتصال به خلال الفترات التي تفصل بين اجتماعات المجلس. ويقر المجلس لأمين السر بالصلاحيات الواجبة للقيام بعمله. ولا يقتصر عمل أمين السر على حضور الجمعية وتدوين المحضر بل يقوم بالإضافة لذلك بما يلي: -

- العمل كرابط بين الأعضاء وبينهم وبين البنك ومصدرا للمعلومات التي يطلبونها،
- الإعداد لإجتماعات المجلس والموضوعات التي تطرح في الجلسة (الأجندة) وتحضير المعلومات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى أعضاء المجلس قبل الاجتماع بوقت كاف.
- متابعة تنفيذ قرارات المجلس في إطار الآلية الموضوعية لهذا الغرض.
- حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه. مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في وقت مناسب.
- التنسيق مع رئيس وحدة الإلتزام وكذلك كافة إدارات البنك لعرض نتائج أعمالها على المجلس.
- التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة.
- التنسيق مع لجنة الحوكمة والترشيحات في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم الإعضاء واللجان والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.
- العمل على أن يكون أعضاء المجلس على علم بأهم ما قد يستحدث من مسؤوليات إشرافية أو قانونية نتيجة حدوث تطورات في عمليات وأنشطة البنك أو في الإطار القانوني الخاضع له، وذلك في حدود مسؤوليته ودون تعارض مع دور الإدارات المعنية بهذه الموضوعات.
- تقديم المعلومات اللازمة عن البنك للأعضاء الجدد وتقديمهم لباقي الأعضاء.

ويوفر البنك لأمين السر التدريب المناسب والمطلوب لأداء مهامه على الوجه المرصى طبقاً للممارسات العالمية.

لجان مجلس الإدارة

تشكيل اللجان

تاريخ الالتحاق بالمجلس	صفة العضو (تنفيذي/ غير تنفيذي/ مستقل)	إسم اللجنة					إسم العضو	
		لجنة الحوكمة والترشيحات *	لجنة المرتبات والمكافآت	لجنة المخاطر	اللجنة التنفيذية	لجنة المراجعة		
٢٠/٠٣/٢٠١٨	غير تنفيذي		عضو	رئيس			أ/ خليفة المهيري	١
٢٠/٠٣/٢٠١٨	تنفيذي			عضو	رئيس		أ/ محمد علي	٢
٠٤/٠٥/٢٠١٦	غير تنفيذي	رئيس	عضو	عضو		رئيس	أ/ فريد البليسي	٣
١٧/٠٤/٢٠١٤	غير تنفيذي		رئيس	عضو			أ/ محمد شوكي	٤
١٨/١٠/٢٠١٥	غير تنفيذي	عضو				عضو	أ/ محمد يوسف	٥
٢٢/٠٣/٢٠١٧	تنفيذي				عضو		أ/ هيدي كمال	٦
٢٢/٠٣/٢٠١٧	مستقل	عضو				عضو	أ/ محمد الدهان	٧

* وقام مجلس إدارة مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٩ بفصل لجنة الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت إلى لجتين منفصلتين كما جاء بتعليمات البنك المركزي لتصبح (لجنة الحوكمة والترشيحات / لجنة المرتبات والمكافآت)

سير اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه:

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لاجتماعات المجلس واللجان واجتماعات الجمعية العامة:

مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	اللجنة التنفيذية	لجنة المرتبات والمكافآت	لجنة الحوكمة والترشيحات	لجنة المخاطر	إسم العضو	مسلسل
٨/٦			٥/٥	٢/٢	٤/٤	أ/ خليفة المهيري	١
٨/٨		٨/٨			٤/٤	أ/ محمد محمود علي	٢
٨/٧	٤/٤		٥/٣		٤/٤	أ/ فريد البليسي	٣
٨/٧			٥/٥	٢/٢	٤/٤	أ/ محمد شوكي	٤
٨/٨	٤/٤					أ/ محمد حسن يوسف	٥
٨/٧		٨/٧				أ/ هيدي أحمد كمال	٦
٨/٧	٤/٣					أ/ محمد الدهان	٧
٨/٢			٢/١	٢/١	٤/١	أ/ براين بلتشر	٨

ملاحظات:

(١) براين بلتشر

- تم قبول إستقالة السيد براين بلتشر في جلسة اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩
- حضر السيد براين بلتشر اجتماع واحد للجنة المخاطر ولجنة الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت قبل الفصل.

(٢) فريد البليسي

- تم تعيينه رئيساً للجنة الحوكمة والترشيحات وعضواً بلجنة المرتبات والمكافآت بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٩ بعد فصل لجنتي الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت
- وقام بحضور اجتماع واحد للجنة المراجعة عبر الهاتف بتاريخ: ٢٠١٩/٧/٣٠.

لجنة المراجعة

قامت لجنة المراجعة بتنفيذ الأعمال الموكلة إليها وفقا لميثاقها المعتمد وأوفت بمسئولياتها الإشرافية مع التركيز على التقارير المالية ووحدة نظام الرقابة الداخلية بالمصرف، وعمليات المراجعة الداخلية ومراقبي الحسابات ومدى فاعليتهم وتقييم أداءهم، والتزام المصرف باللوائح والقوانين وميثاق وقواعد السلوك المهني.

واللجنة مكونة من أعضاء غير تنفيذيين ويحضرها رئيسا الإلتزام والمراجعة الداخلية كمدعويين دائمين بالإضافة للمراجعين الخارجيين. علما بأنه سوف يتم إعادة تشكيل اللجنة بعد تعيين عضو مستقل آخر. آخر تشكيل للجنة:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي -مستقل)
الاستاذ / فريد فاروق البليسي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – رئيس اللجنة
الاستاذ / محمد حسن يوسف	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – عضو اللجنة
الاستاذ / محمد الدهان	عضو مجلس الإدارة مستقل من ذوي الخبرة -عضو اللجنة

انعقدت لجنة المراجعة ٤ مرات خلال عام ٢٠١٩، وفيما يلي أهم القرارات والتوصيات:

- الموافقة على القوائم المالية المبدئية لمصرف أبوظبي الإسلامي-مصرفي كل اجتماع ورفعها لمجلس إدارة المصرف لاعتمادها.
- اعتماد خطة المراجعة والخطة الاستيعابية لقطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر لعام ٢٠١٩ والموافقة على التعديلات خلال العام
- اعتماد التجديد للسادة مكتب برايس واترهاوس كويرز "PwC – PricewaterhouseCoopers" والسادة مكتب مصطفي شوقي – "Mazars" كمراقبين لحسابات المصرف لعام ٢٠١٩.
- الموافقة على ميثاق عمل لجنة المراجعة ورفعها لمجلس الإدارة لاعتماده.
- اعتماد ميثاق عمل قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر.
- اعتماد خطة السادة مراقبي الحسابات لمراجعة أعمال البنك لعام ٢٠١٩.
- تقييم أداء رئيسا الإلتزام والمراجعة الداخلية.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين ويحضر اجتماعاتها رئيس إدارة المخاطر كأمين سر اللجنة. ويتم دعوة أعضاء مجلس الإدارة من غير أعضاء اللجنة لحضور بعض اجتماعات اللجنة نظرا لأهمية ما يتم عرضه ومناقشته بالاجتماعات. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي -مستقل)
أ/ خليفة المهيري	عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي – رئيس اللجنة
أ/ محمد علي	الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب -عضو
أ/ فريد البليسي	عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي
أ/ محمد شوكي	عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي
أ/ هيدى كمال	عضو مجلس إدارة تنفيذي – سكرتير اللجنة

تم إعداد ميثاق العمل الخاص باللجنة واعتماده من مجلس الادارة طبقا لتعليمات الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري وتقوم لجنة المخاطر بتنفيذ مهامها طبقا لما جاء بقواعد الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري، وأهم مهام اللجنة ما يلي:

- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم اللجنة بمتابعة مدى الإلتزام بالإستراتيجيات والسياسات المشار إليها بالبند التالي أدناه من خلال التقارير المرسله لها من إدارة المخاطر. ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية الى المجلس.
 - ابداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس الإدارة.
 - تقوم اللجنة بتقديم مقترحاتها بشأن الإستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر (بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الإلتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك) وعلى مجلس إدارة البنك الموافقة والتصديق عليها بعد إدخال ما يراه من تعديلات.
 - إلى جانب قيام اللجنة بتنفيذ المسؤوليات والواجبات كما جاءت بميثاقها،
- وقد اجتمعت اللجنة أربع مرات خلال عام ٢٠١٩ وتم مناقشه وعرض تقارير مفصلة عن مخاطر الائتمان ومحاضر السوق والمخاطر التشغيلية.

لجنة الحوكمة والترشيحات

تضم في عضويتها عضوين غير تنفيذيين وعضو مستقل، ورئيس الحوكمة هو أمين سر اللجنة. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

آخر تشكيل للجنة:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي -مستقل)
الأستاذ/ فريد البليسي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – رئيس اللجنة
الأستاذ/ محمد الدهان	عضو مجلس إدارة -مستقل
الأستاذ/ محمد يوسف	عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي

عدد مرات الاجتماع خلال عام ٢٠١٩

اجتمعت لجنة الحوكمة والترشيحات والمرتببات والمكافآت مرتان قبل الفصل عن لجنة المرتببات والمكافآت وقد تم إعادة تشكيل اللجنتين في أغسطس ٢٠١٩.

- وتقوم اللجنة بتنفيذ المسؤوليات والواجبات التالية كما جاءت بميثاقها بما يلي: -
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك. ويتضمن ذلك تشكيل لجان المجلس واعمالها.
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إعداد تقرير عن حوكمة البنك ككل بصفه دورية.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببند الإفصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري عن نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس ككل واعضائه.
- النظر في عضوية لجان المجلس، بالتشاور مع رئيس المجلس ورؤساء هذه اللجان حسب الاقتضاء
- تعيين وإعادة التعيين لمجالس إدارات الشركات التابعة الرئيسية والشركات التابعة التي يسيطر عليها البنك بالشكل المناسب.
- ضمان استقلال الأعضاء المستقلين والمستشاريين المعيّنين في لجان المجلس في جميع الأوقات
- المراجعة بصفة دورية لهيكل وحجم وتكوين مجلس الإدارة والمهارات والمعرفة والخبرة المطلوب توافرها في أعضاء المجلس
- التأكد من وجود خطة تتابع تضمن وجود بدائل مؤهلة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين الآخرين،
- المراجعة المستمرة لاحتياجات البنك من الكفاءات القيادية بهدف ضمان استمرار قدرة فريق العمل على المنافسة بشكل فعال في السوق.

أهم القرارات والتوصيات للجنة الحوكمة والترشيحات عن عام ٢٠١٩:

- تقييم نظام الحوكمة
- مناقشة تعيين بديل لعضو مجلس الإدارة المستقيل السيد براين بلتشر

لجنة المرتبات والمكافآت

تضم في عضويتها ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وقد تم تكليف أحد كوادرات الصف الأول بالموارد البشرية من قبل رئيس الموارد البشرية للقيام بأعمال أمين سر اللجنة. وكان آخر تشكيل معتمد يتضمن كل من:

آخر تشكيل للجنة:

الاسم	الصفة (تنفيذي – غير تنفيذي -مستقل)
الأستاذ/ محمد شوكي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي – رئيس اللجنة
الأستاذ/ خليفة المهيري	عضو مجلس إدارة -غير تنفيذي
الأستاذ/ فريد البليسي	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي

عدد مرات الاجتماع خلال عام ٢٠١٩ (٥ مرات)

" إجتمعت لجنة الحوكمة والترشيحات والمرتبات والمكافآت مرتان قبل الفصل وقد تم إعادة تشكيل اللجنتين، واجتمعت لجنة المرتبات والمكافآت ثلاث مرات بعد الفصل "

وتقوم اللجنة بتنفيذ المسؤوليات والواجبات التالية:

- التوصية لمجلس الإدارة ببدايات حضور جلسات مجلس الإدارة وبدلات حضور أعضاء اللجان بالبنك وأي من الشركات التابعة له، حسب الاقتضاء.
- التوصية لمجلس الإدارة بمجمع المكافأة السنوية عندما يكون خارج نطاق الميزانية التي وافق عليها مجلس الإدارة. في حالة وجوده ضمن الميزانية المعتمدة، فللجنة حق الموافقة على مجمع المكافأة السنوية وإعلام مجلس الإدارة.
- ضمان عدم مشاركة أي عضو في الإدارة التنفيذية أو من ذوي الصلة في تحديد البدلات الخاصة بهم
- أن تكون اللجنة على علم بشأن التغيير الجوهرية في سياسات المكافآت والمزايا للموظفين داخل البنك
- رفع تقارير بشأن أي مسائل يحيلها رئيس المجلس أو المجلس، الى اللجنة وذلك في أول اجتماع للجنة.
- تتولى اللجنة تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة البنك على استقطاب أفضل العناصر والاحتفاظ بها.

- تكون اللجنة مسؤولة عن إعتامد سياسات واضحة ومكتوبة بما يوافق سياسات البنك فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك

أهم القرارات والتوصيات للجنة المرتبات والمكافآت عن عام ٢٠١٩:

- وافقت اللجنة على تقديم مقترح نسبة زيادة المرتبات عن عام ٢٠١٩ إلى مجلس الإدارة.
- مناقشة تعيين بديل لسكرتير لجنة المرتبات والمكافآت والترشيحات في اجتماع مجلس الإدارة.
- الموافقة على المذكرة المقترحة عن طريقة توزيع الزيادة السنوية للمرتبات عن عام ٢٠١٩.
- مناقشة التعديل المقترح لهيكل لجنة المزايا والمرتبات.
- مناقشة وموافقة الحافز المقترح للموظفين التابعين إداريا لرئيس مجلس الإدارة.
- وضع حد أقصى للاستثناءات في عملية الزيادة السنوية.
- مراجعة هيكل لجنة المرتبات والمكافآت مع رئيس الالتزام لإضافة دور لترشيحات المديرين التنفيذيين للبنك.

اللجنة التنفيذية

شكل مجلس إدارة البنك اللجنة التنفيذية من بين أعضائه التنفيذيين والعاملين بالبنك وفقاً للمادة ٨٢ من قانون البنك المركزي رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، ويتولى مجلس الإدارة مهمة تعيين رئيس اللجنة من بين الأعضاء التنفيذيين بالبنك، وأخر تشكيل معتمد للجنة يتضمن كل من:

الوظيفة	الأسم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	محمد محمود علي
الرئيس التنفيذي للعمليات	زهير إدريس
رئيس المخاطر	هايدى أحمد كمال
رئيس قطاع الاستثمارات المباشرة	أيمن ياسين
رئيس قطاع التجزئة المصرفية	أحمد عفت
رئيس قطاع مخاطر ائتمان التجزئة المصرفية	عمرو سند
رئيس قطاع الإستثمارات والتمويلات متناهية الصغر وعلاقات المستثمرين	سامح خليل
رئيس قطاع الخزانة وسوق المال	تامر شاهين
رئيس مخاطر التمويلات الصغيرة والمتوسطة	أحمد توفيق
رئيس قطاع الشركات والأعمال	محمد السيد
رئيس ادارة شركات الأعمال	رشا وفا
رئيس قطاع الموارد البشرية	أحمد المدنى
رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات	هشام مبروك
رئيس العمليات المصرفية	محمد المصرى
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أبوظبي الإسلامي كابيتال لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية	حاتم الدمرداش (عضو لا يحق له التصويت)
الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أدبليس للتأجير التمويلي	محمد أميري (عضو لا يحق له التصويت)

تقوم اللجنة التنفيذية بتنفيذ اختصاصاتها كما جاءت بالمادة (٢٩) من اللائحة التنفيذية لقانون البنك المركزي المصري، وما يلي بعض من المسؤوليات والإختصاصات للجنة:

- دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك.
- دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة.
- ابداء الرأي في تعديل الهيكل التنظيمي والوظيفي للبنك واللوائح والنظم الخاصة بسير العمل فيه.
- مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك.
- تقوم اللجنة بتنفيذ المسؤوليات والواجبات التالية كما جاءت بميثاقها، حيث يتعين أن تأخذ اللجنة في اعتبارها، عند القيام بأعمالها ما يلي: -
- الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أدائها ومسائلها والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المسئلة، وينبغي أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المادية والهامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.
- الإجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية.
- رقابة وإدارة أى تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام أصول البنك وإساءة إستغلال عمليات الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس وأعضاء المجلس والعاملين بالبنك أن يتلقونه من هدايا.
- اعداد سياسات الإفصاح وسياسات البنك المتعلقة بتجنب التعارض في المصالح والمعلومات الخاصة بالمعاملات مع الأطراف المرتبطة ومراجعتها دورياً والإشراف على تنفيذها وذلك في إطار أحكام القانون والمعايير الدولية بما في ذلك الإفصاح للبنك المركزي المصري.
- بالإضافة لما جاء بميثاقها.

اللجان الإدارية:

تقوم اللجان الإدارية بمساعدة الرئيس التنفيذي على مراقبة وتوجيه العمليات بالبنك، فقد تم تشكيل العديد من اللجان الداخلية في الأقسام الإدارية المختلفة وتضم هذه اللجان أعضاء من الإدارات المختلفة من ذوي الخبرات المطلوبة وتلتقي هذه اللجان بشكل منتظم لمراجعة أنشطتها ولمراقبة ما يستجد من أعمال.

وأهم هذه اللجان، لجنة الموارد البشرية، التظلمات، السياسات، تقنية المعلومات، إدارة الاستثمار، لجنة العمليات، الرقابة على مخاطر العمليات، لجنة الأصول والخصوم، لجنة المخصصات ولجنة المشتريات وذلك بالإضافة لغيرها من اللجان.

وفيما يلي بعض اللجان الإدارية بالبنك:

١- لجنة الأصول والخصوم ALCO

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي - رئيس المخاطر - المدير المالي - رئيس الخزنة - رئيس مخاطر التجزئة المصرفية - رئيس الخدمات المصرفية للشركات - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد - الرئيس التنفيذي لشركة ادليس - رئيس مخاطر السوق - الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس قطاع الإستثمارات وعلاقات المستثمرين - والتمويلات الصغير - رئيس قطاع الأعمال - رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة - رئيس قطاع المراجعة - رئيس إدارة الأصول - رئيس إدارة الخصوم 	<ul style="list-style-type: none"> - الإدارة الشاملة لأصول وخصوم مصرف أبو ظبي الإسلامي -مصر على المدى الطويل والقصير. - وضع / إقرار السياسات والحدود وخطط الطوارئ والمبادئ التوجيهية التي يتم من خلالها تنفيذ استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم؛ - مراجعة هيكل الميزانية العمومية. - مراجعة خطط البدائل. - مراجعة معيار كفاية رأس المال. - إدارة التمويل والسيولة. - وضع المبادئ التوجيهية للتسعير وإدارة معدل الربح المتوقع.

٢- لجنة المخصصات

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي - المدير المالي - رئيس المخاطر - رئيس وحدة الديون المتعثرة - رئيس مخاطر التجزئة المصرفية - الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس الإدارة القانونية 	<p>وتستعرض اللجنة ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إجمالي المخصصات - مخصصات خسائر التمويل والإلتزامات العرضية - المخصصات طبقا لنوع المحفظة - مخصص الضرائب - المخصص القانوني

٣- لجنة إدارة الديون المتعثرة

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي للعمليات - المدير المالي - رئيس المخاطر - رئيس إدارة الديون المتعثرة 	<p><u>وتستعرض اللجنة ما يلي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - دراسة ما تم التوصل إليه من اتفاقات وما هو قيد الإعداد مع العملاء المتعثرين. - حالة الاحكام الصادرة لصالح البنك.

٤- لجنة المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس العلاقات المؤسسية - رئيس الشريعة - رئيس الإدارة القانونية - رئيس التسويق الاستراتيجي - رئيس الخدمات المصرفية للشركات - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد 	<ul style="list-style-type: none"> - وتختار اللجنة حالات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية التي سيركز عليها المصرف، فضلا عن استراتيجية إعداد الأهداف والأهداف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية المؤسسية

٥- لجنة التظلمات

أعضاء اللجنة:	الهدف الرئيسي للجنة:
<ul style="list-style-type: none"> - الرئيس التنفيذي للعمليات - رئيس الادارة الشرعية - رئيس الإدارة القانونية - رئيس الموارد البشرية - رئيس الخدمات المصرفية للأفراد - رئيس الإلتزام - الرئيس التنفيذي لشركة ادليس للتأجير التمويلي 	<p><u>وتستعرض اللجنة:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> - جميع التظلمات التي يرفعها الموظفون وتقدم توصيات إلى الرئيس التنفيذي لاتخاذ القرار النهائي مع اتخاذ الإجراء المناسب. واعتمادا على طبيعة التظلم، يتم إحالته إلى الإدارة القانونية و/ أو المراجعة و/ أو الموارد البشرية للتحقيق إذا لزم الأمر

٦- لجنة تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات ولجنة تحديد أولويات تكنولوجيا المعلومات

الهدف الرئيسي للجنة:	أعضاء اللجنة:
- وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد جميع سياسات تكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات.	- رئيس العمليات والتكنولوجيا - رئيس المجموعة للعمليات والتكنولوجيا - رئيس تكنولوجيا المعلومات - رئيس أمن المعلومات - رئيس الالتزام - رئيس مخاطر العمليات

٧- هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

هي هيئة مستقلة عن مجلس الإدارة-وجهازه الإداري، تتشكل من فقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، ويتم تعيين أعضاء الهيئة من قبل الجمعية العمومية للمصرف بترشيح من مجلس الإدارة. وتتضمن مهام الهيئة إصدار الفتاوى المتعلقة بنشاط البنك والتأكد من توافق النشاط مع الشريعة الإسلامية وتقديم تقريراً سنوياً لمجلس إدارة المصرف توضح فيه خلاصة رأيها في مدى الالتزام الشرعي للمصرف، ويتم عرض هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات المصرف في اجتماعات الجمعية العامة لمساهمي البنك، وينشر مع القوائم المالية السنوية التي يتم نشرها، ويطلع معها في التقرير المالي السنوي، ويعرض على الموقع الإلكتروني للمصرف، وتتكون الهيئة من:

- الدكتور - عبد الستار أبو غدة - رئيس الهيئة
- الدكتور - حسين حامد حسان - عضو
- الدكتور - محمد عبد الحليم عمر - عضو
- الدكتور - أسيد الكيلاني - مستشاراً شرعياً خارجياً للهيئة

واجتمعت الهيئة الشرعية ثلاثة اجتماعات خلال العام اصدرت فيها الهيئة عددا من الفتاوى والقرارات الخاصة بأعمال وأنشطة المصرف. وفيما يلي أهم الأعمال والمهام التي قامت بها الهيئة:

١. إصدار الشهادة الشرعية عن أنشطة وأعمال المصرف لعام ٢٠١٨.
 ٢. اعتماد المصادقة على الرسوم المطبقة على الكروت الجديدة (world debit & cash back card).
 ٣. اعتماد خطة الصرف من حساب الخيارات لعام ٢٠١٩.
 ٤. توجيهات شرعية بخصوص تطبيق القانون الحاكم في بعض العقود الإدارية.
 ٥. إقرار رسوم وخدمات مصرفية جديدة وزيادة الرسوم لبعض الخدمات المقدمة من قبل المصرف.
 ٦. قرار بشأن استفسارات العملاء على مواقع التواصل الاجتماعي المتعلقة بشرعية معاملات المصرف.
- وغير ذلك من قرارات مخصصة لإدارات وصفقات بعينها مثل هياكل تمويلية وحلول شرعية لمعاملات مصرفية.

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

هي النظم التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة وعمليات البنك بشكل مستمر من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع اللجان المشكلة بالبنك وكافة العاملين على اختلاف مستوياتهم بإعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بالبنك.

تقوم لجنة المراجعة بمناقشة أية وقائع خاصة بالمخاطر والرقابة الداخلية التي تم رفعها من قبل إدارة المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر، كما يتم مناقشة أهم الاحداث الخاصة بإدارة الرقابة الداخلية ومخاطر العمليات وشكاوى العملاء الهامة.

تقدم اللجنة توصيات وقرارات متعددة لتعزيز الرقابة الداخلية. كما يتم متابعة تنفيذ هذه التوصيات بشكل دوري وذلك بالتنسيق مع رئيس المراجعة، مقرر وأمين سر اللجنة.

إدارة المراجعة الداخلية

مهمة قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر هي تحسين وحماية قيمة المصرف عن طريق تقديم تأكيدات موضوعية ومبنية على المخاطر واستشارات ورؤية مستقبلية. يساعد قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر بالمصرف في تحقيق أهدافه من خلال طرح منهج عملي ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة

يتولى رئيس قطاع المراجعة الداخلية الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية. يخضع قطاع المراجعة مباشرة إلى لجنة المراجعة وذلك لضمان الاستقلالية والحياد. يتبع رئيس قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة المخاطر مهنيًا إلى لجنة المراجعة وإداريًا إلى الرئيس التنفيذي.

يشمل نطاق المراجعة الداخلية مراجعة المخاطر الناجمة عن عملية المراجعة وتقييم كفاية وفاعلية حوكمة المصرف، وعملية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية به، بالإضافة إلى درجة جودة الأداء في إنجاز المسئوليات المعنية وصولاً إلى الأغراض والأهداف المحددة للمصرف.

دور إدارة المراجعة	نطاق عملها	هل هي إدارة دائمة بالشركة أم شركة مراجعة خارجية خاصة	مسئول المراجعة الداخلية / أو شركة المراجعة الخارجية الخاصة	دورية التقارير
الرقابة الداخلية	تعمل على تزويد الإدارة بوسائل مستقلة لمراقبة وتقييم بيئة الرقابة الداخلية في المصرف، مع تركيز خاص على المخاطر الجوهرية بما في ذلك مخاطر الاحتيال	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً
السلامة المالية	تزويد مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة بوسائل تعطي تأكيدات معقولة عن مدى صحة ومصداقية البيانات المالية للمصرف مراجعة عينة من البيانات المالية وكذلك التقارير التي يتم إرسالها للبنك المركزي الربع سنوية قبل صدور القوائم المالية	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً
مراجعات خاصة	تزويد الإدارة بوسائل مستقلة لدراسة واستعراض أنشطته محده وإجراء تحريات نتيجة مخالفات أو أعمال خاطئة سواء داخلية أو خارجية	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً
خفض التكاليف	تحديد فرص خفض التكاليف وعرض التوصيات على الإدارة لاتخاذ اللازم	إدارة دائمة	مسئول المراجعة الداخلية	- باستمرار من خلال تقارير مراجعة الفروع والإدارات - التقارير التي يتم رفعها للجنة المراجعة ربع سنوياً

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي إدارة مستقلة وتكون تبعيتها إلى لجنة المخاطر

تختص إدارة مخاطر الائتمان باعتماد سياسات وأنظمة تحدد العوامل المختلفة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على التسهيلات الائتمانية التي تُمنح لعملاء مصرف أبوظبي الإسلامي-مصر، بالإضافة إلى تحديد الحد الأقصى للمخاطر المقبولة وطرق التعامل معها مع الحصول على اعتماد الأطراف المفوضة لهذه المخاطر علماً بأنه يتم توجيه سياسات وإجراءات منح الائتمان ورصدها من جانب لجنة السياسات الائتمانية (CPC).

وعليه، تعمل الإدارة على دراسة عملاء البنك بناءً على معايير ائتمانية تقليدية تمثل جزءاً لا يتجزأ من سياسة الائتمان المعمول بها. وفي هذا الصدد، تعد الخطوة الأولى في هذه العملية هي تحديد ودراسة القطاعات العاملة في السوق المصري للوقوف على القطاعات المستهدفة (السوق المستهدفة) ومن ثم اختيار القطاعات التي تنطوي على إمكانات نمو محتملة خلال الأعوام اللاحقة لهذه الدراسة مع الحذر والحيطه. أما الخطوة الثانية فتتمثل في دراسة القطاعات غير المستهدفة للأعمال وأخيراً تحديد القطاعات التي يحظر التعامل معها.

ويكون الإعلان عن نتائج هذه الدراسة بعد الحصول على موافقة رئيس إدارة المخاطر والرئيس التنفيذي ورئيس إدارة مخاطر المجموعة، ومن ثم تقوم إدارة تمويل الشركات بتحديد القطاع المستهدف للتعامل معه.

يتم تحديد المعايير المقبولة على مستوى العميل الواحد من خلال دراسة عدد الشركات التي تعمل في هذه القطاعات وذلك لتحديد المعايير الأساسية التي يجب أن تتوافر في العملاء والدائنين حيث تستند هذه المعايير إلى ما يلي:

- معايير السوق المستهدفة.
- معايير قبول المخاطر.

تتلقى إدارة مخاطر الائتمان الضوء الأخضر من جانب إدارة تمويل الشركات لتقييم الموافقة المبدئية للتعامل مع العميل وتقييم حجم الأعمال بعد النظر في الاحتياجات الفعلية للعميل بناء على البيانات المالية مع الالتزام بما سبق ذكره من معايير. وفي حالة الانحراف عن أي من المعايير المحددة، يجب الحصول على موافقة موثقة. وبناءً على ما تقدم، يتم اتخاذ قرار إما بمنح العميل التسهيلات المطلوبة أو عدم منحه. وفي حالة الموافقة على منح العميل، يجب إجراء دراسة ائتمانية كاملة للعميل بما في ذلك دراسة السوق والتحليل المالي وتحليل المخاطر وتحليل العوامل الرئيسة لنجاح الشركة وتقارير التقصي... إلخ. وبناءً عليه، يتم الحصول على توقيعات هيئة الموافقة وفقاً لسياسة البنك الائتمانية المعمول بها.

تتولى إدارة المخاطر بالبنك تحديد وقياس ومتابعة ورقابة تعرضات البنك للمخاطر بالإضافة لتحديد اتجاهاتها وتطورها وكذا المشاركة في تقييم استراتيجية المحفظة وإعداد تقارير تشمل كل أنواع المخاطر بالبنك (سواء على مستوى المجموعة ككل أو على مستوى كل محفظة على حدة، وكذلك على مستوى كل نشاط)، أخذاً في الاعتبار درجة / احتمالية التداخل بين المخاطر المختلفة

مثل التداخل بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وكذا بين مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وبما يتوافق مع المستوى الإجمالي المقبول للمخاطر والمحدد من قبل مجلس الإدارة، كما يتعين توافر ما يلي:

- سياسات وإجراءات عمل وحدود لإدارة المخاطر تتفق مع طبيعة وحجم أنشطة البنك وإستراتيجيته مع مراعاة متابعتها وأخذ اللازم لدى حدوث أى تجاوزات عنها، على أن يتم اعتمادها ومراجعتها وتقييمها بصفة دورية من قبل لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، كما يلزم وجود إدارات أو وحدات مستقلة لكل نوع من المخاطر الرئيسية (الائتمان بما فيها التجزئة المصرفية، السوق، التشغيل،... الخ) تابعة لقطاع المخاطر محدد بها سلطات ومسئوليات ومهام القائمين عليها مع التأكيد على الفصل بين اختصاصات كل من المهام الرقابية والمهام التنفيذية لتلافي حدوث تضارب في المصالح.
- نظام فعال لرقابة وتحليل المخاطر أخذاً في الاعتبار طبيعة نشاط وحجم عمليات البنك بهدف تقييم مختلف أنواع المخاطر حيث يجب أن يتضمن ما يلي:-
- تحديد كافة أنواع المخاطر سواء القابلة أو غير القابلة للقياس في شكل كمي مع تحديد عناصر الخطر الداخلى والخارجى.
- التنوع في محفظة الائتمان وقيام مجلس الإدارة باعتماد وتفعيل حدود لمخاطر التركيز على مختلف المستويات سواء على مستوى قطاعات النشاط المختلفة، أو وفقاً للأجال، أو فئات التصنيف، أنواع التسهيلات ... الخ.
- المراجعة الدورية للمحفظة بغرض التحقق من جودة المحفظة الائتمانية ومدى كفاية المخصصات وأن تلك الجودة تتفق مع السياسة المعتمدة من مجلس إدارة البنك، ومستوى المخاطر المقبول، والحدود والأنشطة المستهدفة.

إدارة الحوكمة

تهدف إدارة الحوكمة إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة، ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها وتكون تبعيتها الفنية والتقريبية للجنة الحوكمة والترشيحات

ويتمثل دور إدارة الحوكمة على سبيل المثال فيما يلي:

- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالمصرف بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وثقافة الحوكمة في كافة أعمال وأنشطة المصرف.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالمصرف من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني مع تحديد مسؤوليته الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالمصرف.
- العمل على تطبيق مبدأ الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين.
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للمصرف وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة العاملين، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى إلزام المصرف بحوكمة الشركات.

مراقب الحسابات

مقدمة

يتبع المصرف الآلية التالية عند تعيين مراقب حساباته وممن تتوافق فهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، مع العمل على ضمان استقلاليته في أداء أعماله.

- تقوم لجنة المراجعة بمناقشة السير الذاتية لمراقبي الحسابات المستقلين ممن تتوافق فهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، ومن ثم يتم ترشيح اثنين ورفع مقترح لمجلس الإدارة للموافقة
- يقوم مجلس الإدارة بمناقشة القرار وفي حالة الموافقة يتم رفع الأمر للجمعية العامة العادية للاعتماد
- تقوم الجمعية العامة العادية بالموافقة على تعيين مراقبي الحسابات وتحديد اتعايها.

كما تقوم لجنة المراجعة بمناقشة السادة مراقبي الحسابات في ملاحظاتهم، ان وجدت وكذا رد الإدارة على تلك الملاحظات ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية في حالة تطلب الأمر ذلك، كما تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع مع السادة مراقبي الحسابات او من يمثلهم وذلك في عدم وجود إدارة البنك لمناقشتهم في تقريرهم ومدى استقلاليتهم في أداء أعمالهم.

الإفصاح والشفافية

يقوم البنك بالإفصاح وفقاً للقواعد الرقابية الصادرة ومتطلبات المعايير المهنية

يبين المصرف كيفية الإفصاح من خلال الوسائل المختلفة عن معلومات الشركة المالية التي تهتم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل قوائمها المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

يتيح المصرف في هذا الإطار العديد من الطرق وقنوات الاتصال التي يمكن من خلالها تداول معلومات مثل التقارير السنوية وموقع البنك الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت والتقارير الموجهة إلى الجهات الرقابية. هذا ويقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات الآتية:

- هيكل وتكوين مجلس إدارة البنك.
- مسئوليات المجلس وخبراته ومؤهلاته.
- هيكل الملكية الخاص بالبنك.
- الهيكل التنظيمي للبنك وعلى سبيل المثال: الهيكل العام للوظائف، قطاعات العمل، الشركات التابعة وذات المصلحة المشتركة ولجان المجلس.
- ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك وسياسة سرية المعلومات.

- سياسات البنك فيما يتعلق بتعارض المصالح وتعاملات الداخلين والمعاملات مع الأطراف المرتبطة.
- سياسة البنك الخاصة بممارسات الحوكمة.
- سياسات البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت، متضمنة الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، ويشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا العينية وأسهم التحفيز وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- السياسات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك وما تم بشأنها.

المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف الشركة ورؤيتها وطبيعة نشاطها وخطط الشركة وإستراتيجيتها المستقبلية:

في إطار أهداف ورؤية وإستراتيجيات المصرف فإنه يركز على تقديم مجموعة واسعة ومبتكرة من الحلول المالية الحديثة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائه من الشركات والأفراد، وتم استحداث بنية تحتية متطورة وتجديد لشبكة الفروع ال ٧٠ المنتشرة على مستوى محافظات الجمهورية من خلال فريق عمل من ذوي الكفاءات.

ولتحقيق التكامل في الخدمات المصرفية أنشأ مصرف أبو ظبي الإسلامي -مصر عدة شركات مالية غير مصرفية مثل شركة أبو ظبي الإسلامي كابيتال مصر، وشركة أدليس للتأجير التمويلي، وشركة لإدارة الأصول، وشركة مصرف أبو ظبي الإسلامي للاستثمار

يلتزم البنك بنشر ملخص واف لتقرير مجلس الإدارة وللقوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) على أن تكون جميعها بخط واضح في صحيفتين يوميتين مصريتين صباحيتين واسعتي الانتشار كلاهما باللغة العربية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل ولا يجوز الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للتصديق على القوائم قبل تسليمها مستوفاة للهيئة وإدارة البورصة، على أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة.

وإذا أجرت الجمعية العامة للبنك أي تعديلات على تلك القوائم يلتزم البنك بنشر بيان بتلك التعديلات والقوائم المالية المعدلة خلال أسبوع من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية وفي ذات الصحيفتين. ويكون النشر للقوائم المالية ربع السنوية والتقارير المرتبطة بها والمشار إليها أعلاه على الموقع الإلكتروني للبورصة ولمدة ثلاثة أيام على الأقل على أن يتم إخطار البورصة خلال أسبوع من تاريخ الانتهاء من إعدادها.

➤ هياكل الملكية المباشرة بالشركات الشقيقة والتابعة للمصرف في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

م	اسم الشركة	نوعها	عدد أسهم مساهمة البنك في الشركة	نسبة مساهمة البنك
١	ADILEASE أدليس للتأجير التمويلي	تابعة	٩,١٦٠,٢٩٩	%٩٥,٨٠
٢	أبوظبي الإسلامي كابيتال لترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية ADIB CAPITAL	تابعة	٤,٨٧٥,٠٠٠	%٩٢,٨٦
٣	القاهرة الوطنية للاستثمار والأوراق المالية	تابعة	٦,٧٩٨,٦١١	%٦٤,٧٥
٤	القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية	تابعة	٩٢,٣٢٠	%٤٦,١٦
٥	الوطنية للتجارة والتنمية (انتاد)	تابعة	١,٨٧٥,٦٣١	%٤٠,٠٠
٦	اسيوط الاسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	تابعة	٢,٦٧٣,٧٢٣	%٤٠,٠٠
٧	الاسكندرية الوطنية للاستثمارات المالية	تابعة	٤٧٢,٣٤٠	%٩,٠٤
٨	الوطنية للزجاج والبللور	تابعة	٨١٢,٥٢٥	%٥,٤٢
٩	أبوظبي الإسلامي القابضة للإستثمارات المالية	تابعة	٤,٩٨٠,٠٠٠	%٩٩,٦٠
١٠	أبوظبي الإسلامي لإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار -تحت التأسيس- ADIB INVEST	تابعة	٤,٩٠٠,٠٠٠	%٩٨,٠٠
١١	شركة أبوظبي الإسلامي للإستثمار العقاري - ADIB - Properties	تابعة	١٢,٥٠٠	%٥
١٢	أورينت للتأمين التكافلي - مصر	شقيقة	٣,٠٠٠,٠٠٠	%٢٠,٠٠

➤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وعقود المعاوضة.

وفقا للجمعية العامة العادية الأخيرة لمصرفنا فانها لم تتضمن الترخيص المسبق بابرام عقود معاوضة مع الشركات التابعة

والشقيقة خلال العام المالي ٢٠١٩.

المخالفات والأحكام الصادرة على الشركة خلال العام وذلك من خلال الجدول التالي

إيضاحات	الأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على الشركة خلال عام ٢٠١٩	مسلسل
-	لا توجد غرامات تتعلق بمخالفات لقانون سوق المال ولائحته التنفيذية وقواعد القيد خلال العام	١
عبارة عن: عدد(٧) دعاوى عمالية بأجمالى مبلغ ٢٦٥٨٦٥ جم (مهلة اخطار + رصيد اجازات + فروق شهور خروج معاش مبكر+ تعويض عن فصل تعسفى) عدد(٥) عملاء فرع جرجا + صان الحجر بأجمالى مبلغ ٦٣١٨٦٧,٣٥ جم. عدد(٢) عملاء: باجمالى مبلغ ٤٢٧٤١٣٢,٧٥ جم (خطاب الضمان + وديعة)	أجمالى عدد ١٤ حكم بإلزام مصرفنا بسداد مبلغ أجمالى وقدرة ٥١٧١٨٦٥,١٠ جم. (خمسة مليون ومائه وواحد وسبعون ألف وثمانمائة خمسة وستون جنهما وعشرة قروش)	٢
-	لا توجد مخالفات أو غرامات مفروضة تتعلق بقانون البنك المركزى المصرى ولائحته التنفيذية أولقواعد الحوكمة خلال العام	٣

علاقات المستثمرين

إدارة علاقات المستثمرين وهي إدارة إستراتيجية مستقلة تهدف إلى تنشيط وتوطيد العلاقة مع المستثمرين الحاليين والمرتبين وتوفير الإفصاح والشفافية اللازمين مما يكون له اثر إيجابي علي زيادة ثقة المتعاملين مع البنك.

وأبرز مسؤوليات إدارة علاقات المستثمرين:

- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الإتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني وإعداد تقرير مجلس الادارة الذي يعرض على المساهمين في الجمعية العامة.
- إعداد تقرير الإفصاح وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني وتحديثها بصفة مستمرة.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الادارة أو الادارة العليا.
- تنظيم المعلومات الصادرة من البنك طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- التواصل مع المحللين الماليين والمستثمرين وتوفير المعلومات اللازمة.

علاقة مجلس إدارة البنك بالمساهمين:

يقوم مجلس إدارة البنك بفتح قنوات اتصال مع المساهمين لضمان فاعلية الحوار والتأكد من وصول وجهات نظر مساهمي البنك لأعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق باستراتيجيات البنك، وقد عقد المجلس لقاء مع كبار المساهمين وصغار المساهمين والأعضاء غير التنفيذيين من خلال الجمعية العمومية لحثهم على المشاركة الفعالة في الاجتماعات وللتعرف على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن استراتيجيات البنك.

ويتم الإفصاح للجمعية العامة عن عمليات البنك الهامة والجوهرية كالمعاملات مع الأطراف ذوي الصلة ان وجدت.

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم المصرف بنشر صور من التقرير السنوي والقوائم المالية للمساهمين قبل انعقاد الجمعية العامة بمدة كافية بغرض إتاحة الفرصة للمساهمين لدراستها ومناقشة أداء البنك مع رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء المجلس خلال الاجتماع. مع إعطاء المساهمين حق التصويت في اجتماع الجمعية العامة شخصياً أو عن طريق تفويض مساهم آخر للتصويت نيابة عنه. كما يصدر تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وأصحاب المصالح الآخرين.

تقرير مجلس الإدارة

يتم إعداد تقرير مجلس الإدارة والذي يرفق بالقوائم المالية ويعرض على الجمعية العامة للمساهمين ويرسل للجهات الرقابية في المواعيد المحددة طبقاً للقانون والتعليمات الرقابية في هذا الشأن.

تقرير الإفصاح

يتم إعداد تقرير إفصاح ربع سنوي يرسل إلى البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية في المواعيد المحددة وفقاً لقواعد القيد والشطب.

تقرير الاستدامة

خطة استمرارية العمل:

قام البنك بوضع سياسة للتأكد من استمرارية العمل في حالات الطوارئ BCP أو في حالة حدوث أي عوائق تحول دون العمل في ظروفه الطبيعية، هذا وقد تم اجراء الاختبارات اللازمة برفع حالة الطوارئ بالبنك وتم التأكد من نجاح فاعلية السياسة الموضوعة.

وبناء عليه فقد وفر البنك أماكن بديلة مجهزة لتوفير المناخ المناسب لاستمرار العمل بدون انقطاع للوظائف الأساسية ووضع خطة بديلة للوظائف المساندة. هذا وتم أيضا تنفيذ تعليمات البنك المركزي المصري على جميع الفروع بشأن ما قد يحدث من تداعيات الأحداث وكذا تنفيذ كافة التوجيهات والتعليمات الأمنية المستمرة لمواجهة أي أحداث مفاجئة غير متوقعة خلال المرحلة الراهنة في إطار الإجراءات الوقائية والاحترازية.

الموقع الإلكتروني

يقوم البنك بتحديث موقعه باللغتين العربية والإنجليزية على شبكة الإنترنت بإضافة بيانات مفصلة للمساهمين عن حوكمة المصارف والبيانات المالية والإفصاح عن معلومات أخرى هامة، مثل رأس مال البنك المرخص به ورأس المال المصدر والمدفوع وفقا لأخر تقرير مالي وذلك بالإضافة إلى نشر قرارات الجمعية العامة العادية التي إنعقدت بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٩.

كما يقوم مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر بإصدار نشرات دورية داخلية "ADINews" بالإضافة إلى بيانات صحفية عن أهم أخبار وإنجازات المصرف في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. هذا وحصد مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر العديد من الجوائز العالمية خلال عام ٢٠١٩، وذلك تقديرا وتويجا لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة بمختلف القطاعات، حيث قامت أهم الكيانات المالية العالمية بتكريم المصرف بعدد من الجوائز الدولية والإقليمية،

المواثيق والسياسات

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي مثل النزاهة والمساواة وتعارض المصالح إلخ،

يمثل ميثاق الأخلاق المهنية بالبنك الإطار العام للتعامل مع الحالات المختلفة مثل الهدايا، المحاباة، إفشاء المعلومات السرية Insider، الأعمال الخاصة والعارضة، والتعاملات مع الموردين الخارجيين، وعمليات التمويل لأقارب العاملين، والنشاط الاجتماعي والحزبي وأيضا تعاملات الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة والتي تم وضع ضوابط لها أيضا من القوانين المختلفة كقانون البنك المركزي المصري وقانون رأس المال وقانون الشركات والنظام الاساسى للبنك.

سياسة تتابع السلطة Succession Planning

لدى المصرف سياسة لتتابع السلطة حيث تتم عملية اختيار العناصر المعنية عن طريق معايير محددة ويتم تقييم تلك العناصر من قبل شركات متخصصة في هذا المجال. يقوم ايضا المصرف بتدريب وتطوير تلك العناصر عن طريق خطة تطوير منفردة لكل عنصر استعدادا لإنضمامهم في حالة وجود وظائف ادارية اعلى من وظائفهم الحالية. كما تهدف هذه السياسة لإعداد كوادر مصرفية قادرة على تحمل المسؤولية في المستقبل لمواجهة أى ظروف طارئة مثل (خلو وظيفة - بلوغ سن المعاش - الاستقالات المفاجئة ... الخ)

سياسة تعارض المصالح:

لدى مصرف أبوظبي الإسلامي -مصر مجموعة من الأسس والضوابط التي تمثل الإطار العام لسياسة تعارض المصالح وهي تندرج تحت مفهوم الحوكمة وقواعد ترشيد العمل الإداري وحوكمة المؤسسات التي يجب الالتزام بها لتوطيد أسس النزاهة المهنية والشفافية. وتهدف هذه السياسة إلى وضع ضوابط محكمة لتعارض المصالح في تعاملات العاملين والإدارة العليا ومجلس إدارة البنك.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

لدى المصرف سياسة خاصة بالإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing تم اعتمادها من مجلس الإدارة وتهدف سياسة الإبلاغ عن المخالفات في تقوية نظام الشفافية لدى المصرف والعاملين ومكافحة الفساد والمخالفات والممارسات والتصرفات غير الأخلاقية أو غير القويمة والتقصير المتعمد في أداء الواجبات والانتهاكات ذات الصلة. وتماشياً مع إلزام المصرف للوصول إلى أعلى مستويات الشفافية، فالمصرف يشجّع الموظفين وغيرهم ممن لهم مخاوف جدية بخصوص أي سوء سلوك أو مخالفات تتعلق بأعمال المصرف/المجموعة بالقيام بالتبليغ عن تلك المخالفات. وتعمل هذه السياسة على تشجيع الإفصاح بحسن النية عن أي مخالفة أو سوء سلوك أو سوء تصرف فعلي أو مشتبه فيه أو مدعى به يتعلق بالمخالفات أو الممارسات غير الأخلاقية أو غير القويمة والتي أصبح الموظف على علم بها، وكذا توفير الحماية اللازمة للموظفين الذين يقومون بالتبليغ عن تلك المخالفات أو الممارسات. كما تنطبق هذه السياسة على الحالات التي يشعر فيها الموظف بأنه قد طلب منه القيام بعمل غير لائق أو غير قانوني أو مخالف للتعليمات الخاصة بسلوكيات العمل وبالسياسات الداخلية الخاصة بالمصرف/المجموعة.

وتزود هذه السياسة كافة الموظفين بالطرق المختلفة لتقديم شكاوهم أو الإبلاغ ومعرفة ماهية الإجراءات التي يتم اتخاذها بذلك الخصوص، والسماح للموظف بالمضي قدماً في الشكوى أو الإبلاغ في سرية تامة في حال عدم اقتناعه بالرد أو الإجراء الذي تم اتخاذه بخصوص الشكوى أو البلاغ بدون التخوف من الإنتقام.

سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

لدى المصرف سياسة التحكم في عمليات تداول الداخلين على أسهم البنك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية حيث تقوم إدارة المراجعة بمراقبة تطبيق هذه السياسة، وقد التزم البنك خلال العام بالتقارير الداخلية وبمتطلبات الرقابة. وتقوم إدارة علاقات المستثمرين بمتابعة ومراقبة عمليات أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين المتعاملين على سهم البنك والتأكد من تنفيذ البنك لما جاء بمواد "قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والتقييد بفترات عدم التداول كما جاء بالتعليمات. هذا وقد تم بالفعل الإعلان ثمان مرات خلال عام ٢٠١٩ وفقاً للمادة ٣٨ من قواعد القيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالحظر على أعضاء مجلس إدارة البنك والمسئولين به أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية.

جدول متابعة تعاملات الداخلين على أسهم الشركة

مسلسل	إسم العضو	عدد الأسهم المملوكة أول العام	الأسهم المشتراه خلال العام بالتاريخ (تضاف)	الأسهم المباعة خلال العام بالتاريخ (تخصم)	رصيد الأسهم في نهاية العام
١	المحفظة الخامسة لبنك الاستثمار القومي	١,٢٤٣,٧٣٠	-	١,٢٤٣,٧٣٠ بتاريخ مارس، إبريل، مايو، يونية ٢٠١٩	----

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

إنطلاقاً من إيمان مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر بالتزامه في خدمة مجتمعه وفي إطار جهوده للإحتفاظ بدور ريادي في مجال المسؤولية المجتمعية يقوم المصرف بتقديم الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، الصحة والشئون الإجتماعية والإنسانية. كما يتم إتاحة الفرص للعاملين بالمصرف في المساهمة بجهودهم في العديد من الأنشطة المجتمعية مثل تطبيق برامج إنجاز مصر بالمدارس والجامعات الحكومية والتعاون مع المؤسسات الخيرية لتعبئة وتوزيع صناديق رمضان بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التطوعية التي تخدم مجتمعنا.

وفيما يلي بيان يوضح تبرعات المصرف للجهات الخيرية ومساهماته في دعم الاقتصاد الوطني خلال عام ٢٠١٩

م	المشروع	الجهات	المبلغ المتبرع به (ج م)	التفاصيل
١	تبرع لصالح صندوق الضحايا	صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصائب العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسره	١٠,٠٠٠,٠٠٠	تبرع لصالح صندوق تكريم شهداء وضحايا ومفقودي ومصائب العمليات الحربية والإرهابية والأمنية وأسره
٢	حياة كريمة	مؤسسة صناعات الحياة مصر	٥,٢٥٠,٠٠٠	تجديد ٤ قرى في قنا تحت مظلة مبادرة حياة كريمة
٣	دعم مسابقة ايناكس للطلاب (Enactus)	Enactus ايناكس	٥٠٠,٠٠٠	دعم ركيزة الاستدامة في مسابقة ايناكس للطلاب (Enactus)
٤	المدارس المجتمعية	مؤسسة مصر الخير	٢,١٠٠,٠٠٠	سداد الدفعة الثانية من المصاريف الإدارية لعشرين مدرسة مجتمعية في محافظات بني سويف وأسيوط والأقصر لمدة عام دراسي
٥	تمويل ٣ قوافل طبية	مؤسسة مصر الخير	١,٢٠٠,٠٠٠	تمويل ٣ قوافل طبية (١ بصري، ١ طب الأطفال، و١ ممارس عام).
٦	غرفة عمليات	مستشفى شفاء الأورمان	١,٥٧٠,٠٠٠	الدفعة الثانية لبناء وتجهيز غرفة العمليات.
٧	بناء غرفة العمليات ووحدة العناية المركزة في مستشفى أهل مصر	مؤسسة أهل مصر	١,٩٦٠,٠٠٠	الدفعة الثانية لبناء غرفة العمليات ووحدة العناية المركزة في مستشفى أهل مصر
٨	خيمة إفطار رمضان	مؤسسة مصر الخير	١,٠٠٠,٠٠٠	خيمة إفطار رمضان في أسيوط
٩	صناديق رمضان	بنك الطعام المصري	١,٠٠٠,٠٠٠	توزيع ٤٠٠٠ صندوق طعام في رمضان
١٠	فك كرب الغارمات	مؤسسة مصر الخير	٥٠٠,٠٠٠	سداد ديون ٢٠ غارمه
		إجمالي مبلغ التبرعات للأعمال الخيرية عن عام ٢٠١٩	٢٥,٠٠٨,٠٠٠ ج م	

وقد تم اعداد هذا التقرير لتوضيح الممارسات الفعلية ومدى تطبيق قواعد الحوكمة ومبادئ الافصاح والشفافية الخاصة "بمصرف أبوظبى الإسلامى - مصر" عن عام ٢٠١٩، وذلك وفقاً لمتطلبات هيئة الرقابة المالية، وكذلك تعليمات حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى فى أغسطس ٢٠١١، وأيضا وفقاً للنظام الأساسى للبنك ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامىة،



محمد علي

الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

مصرف أبوظبى الإسلامى - مصر